الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

والي نادية

أستاذة مساعدة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة

مقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته ودخلت البشرية ألفية ثالثة، بانفتاح اقتصادي سمته البارزة تكتلات اقتصادية كبرى وتأسيس التجمعات الاقتصادية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، الأمر الذي حتم على الدول النامية، ومنها الجزائر الدخول في هذا المسار والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، وهو ما تطلب القيام بإصلاحات شاملة بهدف مسايرة القوانين والمبادئ والمعايير التي يقوم عليها هذا النظام في إطار العولمة الاقتصادية، وفي ضل هذه المتغيرات والمستجدات تحركت الدول المتقدمة إلى طرح مبادرات شراكة مع الدول النامية كما اشتدّ التنافس فيما بينها للسبق التوقيع عن اتفاق الشراكة ونقصد هنا الصراع الظاهر والخفي بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية على منطقة شمال إفريقيا، من خلال إعلان برشلونة سنة 1995 ومشروع ايزسات الأمريكي سنة 1998.

من خلال هذا البحث سنقوم بالدراسة والتحليل لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، الذي شقت فيه الجزائر مفاوضات ماراطونية، سبقتها في ذلك تونس والمغرب بشكل انفرادي مخالفين اعتقادا مبدئيا واتفاقا غير مكتوب بين دول

للاتحاد المغاربي حول فكرة شراكة – مغاربية أوربية – لذلك لم تجد الجزائر حرجا في إتباع نفس المسار الذي اتبعته دول الجوار المغاربي بشكل انفرادي.

وفي ضل هذه المعطيات وقعت الجزائر رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، وعليه تستعرضنا الإشكالية التالية: هل الشراكة اختيار استراتيجي في ضل الظروف الحالية؟ وما مدى فعاليتها في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة جرّيا بنا تقسيم البحث إلى مبحثين حيث تخصص المبحث الأول (**مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**)، أما المبحث الثاني فسنتناوله بالدراسة والتحليل من خلال تقيم (**انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**).

المبحث الأول: اتفاق الشراكة:

يأتي طرح الشراكة الأورومتوسطية في سياق التحولات العميقة التي تشهدها العلاقات الدولية القائمة على أساس التكتلات، والتي تعد من أهم الظواهر التي شهدها العالم أواخر القرن الماضي، على غرار إنشاء اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (النافتا) واتحاد دول أمريكة الجنوبية (هيركوسا) ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول أسيا[1]، وأمام الامتداد الأمريكي في منطقة الشرق الأول وشمال إفريقيا، شكل هذا العامل دافعا قويا لأوربا لطرح مبادرة الشراكة مع الدول المتوسطية في طرح يشكل تصورها وإستراتيجيتها نحو دول الضفة الجنوبية

(1): رضا عبد السلام، محددات الاستثمار في عصر العولمة، دراسة مقارنة، المكتبة العصرية، بدون سنة نشر ص 301.

للبحر المتوسط، وباعتبار أن دراستنا تتمحور حول الشراكة الأوروجزائرية، سنكتفي بدراسة النموذج الجزائري.

وتبعًا للمنهجية المتبعة سنقسم المبحث إلى مطلبين بحيث نخصص المطلب الأول (**إقامة اتفاق الشراكة**) أما المطلب الثاني فسنقوم بتخصيصه إلى (**مسار التوقيع على الاتفاق**).

المطلب الأول: إقامة اتفاق الشراكة.

تداول استعمال مصطلح الشراكة بين أوربا والضفة الجنوبية، وهو مفهوم جديد يعكس التغيير الجذري في طبيعة العلاقات بين الطرفين، فبعد أن سادت مفاهيم أخرى كالتعاون أو التنسيق بدأت أوربا تشيع استعمال هذا المصطلح أو المفهوم الجديد، وهو في حقيقة الأمر يستشف منه أكثر من دلالة، من تغيير جذري وتحولات عميقة وإستراتيجية في نظرة الشمال لضفة الجنوب، خاصة أمام المنافسة الشرسة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إصرار أوربا المنضوية تحت لواء اتحاد دستوري موحد في شكل الاتحاد الأوربي على اتفاق شراكة مع الجزائر دكته وعززته عدة عوامل ودوافع متعلقة بالطرف الأوربي (الفرع الأول) أما (الفرع الثاني) سنقوم بتخصيصه لدراسة (دوافع الطرف الجزائري).

الفرع الأول: دوافع الطرف الجزائري .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار أوربا اقتصاديا وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة مفرطة في قوتها ومسيطرة على العالم و ة من امتداد نفوذها في منطقة المغرب العربي الكبير والذي لطالما اعتبرته

أوربا الامتداد الطبيعي لها، حيث أقامت به اتفاقيات تعاون منذ السبعينات سواء مع الجزائر أو تونس أو المغرب بموجب اتفاقيات تعاون تفضيلية، ومع التطورات السريعة التي عرفها العالم خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي جاءت المبادرة الأوربية للشراكة والتي لم تأت من فراغ بل عززتها عدة دوافع سواء من طرف الأوربي (أولا) أو الطرف الجزائري (ثانيا).

أولا: دوافع الطرف الأوربي.

اتسمت العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي دائما بالترابط بفعل أن هذا الأخير يشكل الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة لها، إضافة إلى عوامل أخرى كالتاريخ والموقع القريب من أوربا [1] والموقع الاستراتيجي الذي تزخر به الجزائر حيث تعد بوابة إفريقيا، وقلب منطقة المغرب العربي الكبير وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية حيث يستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة[2].

ولأجل هذا تبلورت فكرة ضرورة التنسيق والتعاون المشترك مع الضفة الجنوبية الذي تعتبر خزانا مفتوحا للهجرة غير الشرعية نحو أوربا هروبا من

([1]): نواري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد01، أفريل 2007، ص 307.

([2]): محمد يعقوبي، لخضر عزي، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات، بحث مشترك منشور في مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، عن الموقع الإلكتروني www.ulum.net

البؤس المادي والثقافي في المنطقة والذي ترى فيه أوربا مصبا لخدماتها وبضائعها لا أكثر بقصد تقوية هيمنتها الاقتصادية[1].

وهذا دون تقويم دور المبررات الأمنية، خاصة مع تيقن الاتحاد الأوربي بأن استقراره ورفاهيته أصبحت مهددة ببعض الأخطار الناجمة عن الضفة الجنوبية بحوض المتوسط مثل المخدرات والأصولية الضاغطة وتنامي الحركات الأصولية في شمال إفريقيا واحتمال امتداد إلى أوربا[2]، أثارت مخاوف هذه الأخيرة، خاصة فرنسا التي دعت إلى ضرورة استيعاب الفجوة المتفاقمة بين الشمال والجنوب ووضع حد للهجرة غير الشرعية والتي تعني ازدياد عدد المسلمين، خاصة مع النظرة السلبية الخاطئة عن الدين الإسلامي الحنيف أنه دين عنف وتطرف، خاصة مع غياب ثقافة الحوار الديني والدور الإعلامي الكبير في تصور المسلمين على أنهم عنيفين، كما شكلت الاضطرابات الأمنية تهديدا أمنيا مباشرا على أوربا ومصالحها الإستراتيجية سواء داخل أقاليم جنوب المتوسط أو حتى في عقر دارها نتيجة التفجيرات التي هزت أوربا في أكثر من مرة.

وقد ذكرت المفوضية الأوربية بقناعتها على ضرورة التعاون مع الدول المتوسطية كما يلي: (إن القرب الجغرافي وكثافة العلاقة ذات الطبيعة المختلفة

([1]): عبد الفتاح الرشدان، العرب والشراكة الأوربية المتوسطية، مجلة مؤتة، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع الأردن، 1997، ص 53.

([2]): هيثم الكيلاني، رؤية نقدية للمشاركة الأوربية المتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة السادسة العدد 15، الأردن سنة 2001، ص 19.

تجعل من استقرار وازدهار البلدان المتوسطية الأخرى عناصر أساسية للمجموعة الأوربية والبلدان المتوسطية الأخرى بسبب تطورها المتفاوت لا يمكن احتماله بسهولة أي أن الأمر يتعلق بأمن أوربا بالمعنى الواسع)[1].

ثانيا: دوافع الطرف الجزائري.

تناولت في ما سبق دوافع أوربا لإقامة شراكة مع الجزائر بوجه الخصوص والدول الواقعة على ضفاف المتوسط بصفة عامة، وهي الدوافع التي أقنعتنا في الأسباب التي جعلت أوربا تطرح هذه المبادرة والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الدوافع التي دفعت بالجزائر كي تتفاوض بشكل انفرادي مع دول أوربا المنطوية تحت لواء اتحاد أوربي ومشتركين في حلف عسكري والمتمثل في حلف الأطلسي؟

إن الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بالتكتلات التي يشهدها هذا الأخير، وهي بإبرامها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والذي يشكل قوة اقتصادية مؤشرة في موازين القوى الدولية، هذا يشكل دافعا قويا لتمكين الجزائر من الإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمي ويساعدها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما له من أثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق استراتيجيات تجارية جديدة في محيط تجاري أكثر استقرار، كما تكمن هناك دوافع أخرى يمكن إجمالها:

([1]): ميشال كربون، أوربا في مواجهة الجنوب، العلاقات مع العالمين العرب والأفراد، ترجمة أديب نعمة، دار الفرابي، بيروت، طبعة 1، سنة 1992، ص 294.

* أسباب اقتصادية، فالجزائر تعاني من صعوبات اقتصادية، اجتماعية ومؤسساتية وتشكل الشراكة فرصة لها لإنعاش وترقية الاستثمارات الأجنبية والتي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب المحافظة على استمرارية فتح أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، إلى جانب ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وسيلة لنقل المهارات والتجارب البشرية، كما تعطي الحلول الملائمة للحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الأجنبية[1]، وتبادل الخبرات والتكنولوجية[2].

أمام السلع الصناعية والزراعية المنتجة في الجزائر والمنطقة المغربية ككل[3]، هذا إلى جانب الظروف الاجتماعية القاهرة والتي تشكل انعكاسا مباشرًا لتري الوضع الاقتصادي المتأزم في الجزائر، وقد ساهم في تأزمه تنامي ظاهرة الإرهاب في العشرية السوداء والتي فرضت على الجزائر عزلة نسبية تامة، وبتضافر هذه الدوافع، دفعت بالجزائر بالرد الإيجاد على المقترح الأوربي، حيث تمّ التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2002 وبغض النظر عما إذا كان اتخاذ قرار الشراكة مع الاتحاد الأوربي إيجابي واستراتيجي للاقتصاد الجزائري وسيدفع بالجزائر إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة كما وعدّ إعلان

([1]): الرحمان تومي، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، الجزائر، 2008، ص 51.

([2]): بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة لنيل درجة الماجيستر تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص 14.

([3]): توفيق المديني، المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت سنة 2004، ص 87.

برشلونة، يجب أن نشير أن الجزائر لما تفاوضت مع الاتحاد الأوربي لم تكن في موقع قوة ثم أنها تفاوضت بشكل إنفرادي مع مجموعة من الدول القوية اقتصاديا والمتحالفة سياسيا وعسكريا والمنضوية تحت لواء الاتحاد الأوربي ولذا نتساءل عن المكاسب التي تستفيد الجزائر منها من إبرامها اتفاق الشراكة بين طرفين غير متكافئين على طول الخط وفي كل المجالات وعلى جميع المستويات.

المطلب الثاني: مسار التوقيع على اتفاق الشراكة:

تتميز العلاقات بين الجزائر وأوربا بطابع من الخصوصية التي أملتها ظروف وعوامل تاريخية وجغرافية، وفي الوقت الذي وقعت كل من تونس والمغرب اتفاقيات تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1962، وهي سن استقلال الجزائر بتوقيعها على اتفاقيات إيفيان والتي بموجبها حصلت الجزائر على امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بالموارد الزراعية لدخولها إلى السوق الأوربية، لكن مع نهاية الثمانينات رفضت إيطاليا بشكل فردي متابعة منح أفضليات المجموعة للموارد الزراعية الجزائرية، مما فرض على الجزائر الدخول ابتداءً من سنة 1972 في مفاوضات مع المجموعة الأوربية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والتي توجت بالتوقيع عل اتفاقية تجارية سنة 1976 (الفرع الأول) وفيما يتعلق (بالفرع الثاني) سنتناول من خلاله أهداف الاتفاق.

الفرع الأول: اتفاقية التعاون لسنة 1972:

لم يكن إعلان برشلونة اللبنة الأولى للتعاون بين أوربا ودول الضفة الجنوبية ومنها الجزائر بل سبقتها إلى ذلك اتفاقيات تعاون بحكم المصالح

الإستراتيجية المتبادلة بين الطرفين والتي من الصعب الاستغناء عنها ولصعوبة وجود البديل الذي يملك نفس الميزات والخصائص، ثم لا يمكن لنا نسيان العامل التاريخي على اعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية ومرتبطة بها باتفاقية تشمل مختلف الجوانب، ومعظم تعاملاتها التجارية تتم معها وهو الأمر الذي دفع الجزائر للتوقيع على الاتفاقية التجارية سنة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية[1].

الفرع الثاني: أهداف الاتفاقية:

تضمنت اتفاقية التعاون التجارية التي تمت بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية امتيازات تفضيلية للطرفين والتي تمّ التوصل إليها بموجب الحوار بين الطرفين لكن اقتصر على الجانب الاقتصادي فقط ويمكن تلخيص أهداف لاتفاقية والتي جاءت مدعومة ببرتوكولات مالية تتجدد كل 5 سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوربي للاستثمار حيث تهدف إلى:

* ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوربية باعتبار أن الجزائر معظم مبادلاتها التجارية تتم مع أوربا.

* تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.

* ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية، ومثل هذا الهدف من الصعب تحقيق بالنسبة للجانب الجزائري الذي يعتمد في صادراته بشكل كلي على المحروقات نتيجة ضعف بنيته الصناعية وعدم اكتفاءه فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية .

([1]): إسماعيل محمد خليل، تجربة السوق الأوربية المشتركة والرأي العام العالمي، سلسلة من الشرق والغرب القاهرة، بدون سنة، ص 19.

* تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية المشتركة وهذا الأمر صعب أيضا نتيجة عدم قدرة المنتوج الجزائري منافسة المنتوج الأوربي ذو الجودة العالية واصطدامه مع حرة من القرارات الحمائية التي تضعها أوربا بشكل متواصل ومستمر فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بحماية البيئة والحيوان والنبات.

ومع بداية التسعينات بدأت أوربا تغير من نظرتها إلى دول الضفة الجنوبية، بعد أن عجزت اتفاقيات تعاون استيعاب التحولات المتسارعة التي شهدها العالم فطرحت أوربا مبادرة الشراكة من خلال إعلان برشلونة والذي سنتناول بالدراسة والتحليل من خلال المبحث الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني: محتوى اتفاق الشراكة وأثره على الاقتصاد الجزائري:

تم عقد مؤتمر أوربي متوسطي سنة 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية، حيث كان حدث ضخم نتيجة الصخب الإعلامي وحجم الوفود المشاركة فيه حيث تضمنت جدول أعماله العلاقات الاقتصادية والتجارية وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين أوربا ودول حوض البحر المتوسط.

ووعدت أوربا آنذاك دول الضفة الجنوبية بأن تجعل من المنطقة منطقة رخاء ورفاه اقتصادي لم تشهده من قبل لذلك سارعت مختلف الدول المتوسطية لإجراء مفاوضات مع الإتحاد الأوربي فكانت تونس السباقة لتوقيع اتفاقية الشراكة سنة 1995، أما الجزائر فقد جرت مفاوضات شاقة وعسيرة فبعد 21 جولة من المفاوضات تم إبرام اتفاقية بينها وبين الاتحاد الأوربي والتي تمّ التوقيع عليها في 29 / 12 / 2001 هذه الاتفاقية التي حددت إطار العلاقات التجارية بين

الطرفين[1]، ولم تصادق عليه الجزائر إلى غاية سنة 2005[2]، وبغية الإطلاع عن قرب عن أهم النقاط والجوانب التي تمّ الاتفاق من خلال بين الطرفين، سنخصص المطلب الأول (لدراسة محتوى اتفاق الشراكة) في حين المطلب الثاني سنقوم بتخصيصه لدراسة تقيمية (لآثار اتفاق الشراكة).

المطلب الأول: محتوى اتفاق الشراكة:

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي قاعدة أساسية ودعما قويا، ومرجعا قانونيا للتعاون بين الطرفين في مختلف المجالات التي تمّ الاتفاق عليها بموجب 110 مادة تتمحور حول مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كما تضمن الاتفاق 6 ملاحق و7 بروتوكولات، وتطبيقا للمنهجية المعتمدة نقسم المطلب إلى فرعين حيث نخصص (الفرع الأول) لدراسة مجالات اتفاق الشراكة أما (الفرع الثاني) فسنقوم بتحليل مضمون الاتفاق في الجانب الاقتصادي.

الفرع الأول: مجالات اتفاق الشراكة:

إن اتفاق الشراكة الذي أبرم بين الجزائر والاتحاد الأوربي قد تمّ بين طرفين غير متوازنين في مؤشرات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ...الخ

---

(1) : Kheladi Mokhtar et Boughi Rachid, Les Accords d'association Algérie, Eu Une synthèse : un colloque international sur le thème « les effets et l'impact de la convention de partenariat sur l'économie algérienne » du 13 et 14 novembre 2006, faculté des science économiques et des science de gestion ; université farhat abbas. Stife.

(2): مرسوم رئاسي رقم 05 – 159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية، ج. ر. عدد 31 لسنة 2005.

فالجزائر دولة تعتمد على اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات في مداخيله القومية بنسبة 97%، وعانت من ظاهرة الإرهاب في عشرية عزلتها على الساحة الدولية، وتعيش اضطرابات اجتماعية فاوضت بشكل انفرادي رغم انتمائها للاتحاد المغاربي، مع الاتحاد الأوربي المتكتل اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، والذي يشكل قوة لها وزنها على المستوى العالمي، وفي ضل هذا التفاوت الكبير بين الطرفين الذين ينتميان إلى عالمين مختلفين فإن الشراكة لها مفهوم نسبي وليس مطلق، تترجمها وتعكسها فكرة المصلحة المتبادلة التي فرضتها العولمة بأبعادها المختلفة وعلى هذا الأساس حدد إعلان برشلونة مجالات التعاون التي من الممكن إقامتها مع دول الضفة الجنوبية، والتي شملت الجوانب السياسية[1] والاقتصادية، والثقافية والأمنية، وهي المجالات التي شملتها محاور الاتفاق الذي تمّ بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وهنا يكمن الاختلاف بين المشروع الأوربي والمشروع الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي ركز على الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية مهملاً الجوانب الثقافية والحضارية وخصوصيات المنطقة وهي النقطة الحساسة التي تفطنت لها أوربا بحكم عامل الجغرافيا والتاريخ الذي كان له التأثير المباشر في تضمين اتفاق الشراكة التعاون والتنسيق في المجال الثقافي والحضاري، وبحكم تخصص البحث في دراسة الجانب الاقتصادي سنصب دراستنا في تحليل المواد المتعلقة بالجانب الاقتصادي ولا يعني هذا اقتصار الشراكة في الجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب

(1): أنظر المواد 3. 4. 5 من الاتفاق مرسوم رئاسي رقم 05 – 159، مرجع سابق.

الأخرى لكن مقتضيات البحث تفرض ذلك لذا سنخصص الفرع الموالي لتحليل مضمون الاتفاقية في الجانب الاقتصادي.

الفرع الثاني: تحليل مضمون الاتفاق في الجانب الاقتصادي:

يعتبر المجال الاقتصادي احد أهم المجالات التي أرست ركائزها الأساسية لبناء تنمية مستدامة بالاعتماد على الإمكانيات المحلية المتنوعة والتي تمّ تحويلها إلى استثمارات في شكل شراكة في مختلف المجالات المهمة للاقتصاد الجزائري، وليس في قطاع المحروقات الذي يتميز بالربحية الخيالية وإهمال القطاعات الحيوية للاقتصاد الجزائر كقطاع الفلاحي، وعلى هذا الأساس

عت قواعد أساسية وآليات قانونية، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة ... الطرفين، عن طريق إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين وفق سلم زمني حدد باثني عشر(12) سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ من أجل إقامة منطقة للتجارة الحرة بصفة تدريجية[1]، وبغية إنشاء منطقة للتجارة الحرة، تمّ تقرير إجراءات تمهد الطريق إلى ذلك منها الإلغاء التدريجي لقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى دول المتوسط ...الخ.

(1): سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر فرع إدارة عامة، جامعة البليدة 2007، ص 30.

وبموجب المادة 6 من الاتفاقية الجمركية، وبهذا تمنح الجزائر فرصة من أجل مباشرة إصلاحات هيكلية ومؤسساتية حتى تتمكن من حماية منتجاتها[1] التي ستتعرض إلى منافسة قوية من المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة الفائقة والنوعية الرفيعة نتيجة البحث العلمي والتكنولوجي المتطور هناك، ويمكن في هذا الصدد أن نقدم مثال بسيط يعكس هذه الوضعية ففي إطار الشراكة التي تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركة صيدال الجزائرية، قامت الشركة الأمريكية بتقديم 30 براءة اختراع بينما شركة صيدال لم تقدم ولا براءة اختراع واحدة، وهو ما يؤكد أن الفجوة كبيرة بين الطرفين، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن التحقيق التدريجي للتعريفة الجمركية سيؤدي إلى خسارة الخزينة العمومية الجزائرية إلى مبالغ ضخمة قدرت سنة 2010 بـ 1,8 مليار $، كانت تستخلص من الواردات التي تدخل الجزائر.

أما المواد من 12 إلى 16 من الاتفاقية نصت على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية[2] فيما يخص المنتوجات الفلاحية والزراعية والصيد البحري، وهذه المواد في صالح الطرف الأوربي على حساب الطرف الجزائري الذي يعاني من نقص الاستثمار في هذه القطاعات الحيوية نتيجة الموال الضخمة التي تتطلبها هذه القطاعات، ثمّ أن مرددها يتم على المدى الطويل والجزائر عاجزة عن توفير اكتفاءها الذاتي مما يضطرها إلى

([1]) : BERKENNIGHI OTHMAN, La Coopération Entre l'union Européenne et l'Algérie, Op. 4, 2006. P 147.

([2]): عمورة جمال، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوربي، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية الموقع: www.ulum.net

الاستيراد من الخارج، ولا ننسى في هذا الصدد أن الجزائر قيد التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذه الأخيرة تفرض لأجل ذلك قيود والتزامات قبل ذلك من بينها رفع الدعم من صادرات المنتجات الفلاحية من طرف الدولة مما يخلق صعوبات وعراقيل للمنتجين الجزائريين رغم أن الدعم الذي تقدمه الجزائر ضئيل جدًا مقارنة لدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لصادراتها الفلاحية خاصة، وهو ما يؤكد أن نظرية اختلاف القوة تؤثر بشكل مباشر بالسلب على الطرف الضعيف لحساب الطرف الأقوى.

هذا طبعا دون نسيان القرارات والقواعد الحمائية التي تفرضها أوربا لدخول المنتجات الفلاحية القادمة من المنطقة المغاربية ككل بهدف تقديم الدعم الكامل للمنتجات الفلاحية المنتجة في أوربا الشرقية لذا يستوحي على الجزائر إجراء إصلاحات جذرية في هذا القطاع بغية النهوض له وفرض رقابة صارمة من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة أمام المنافسة الحادة التي يشهدها القطاع.

أما المواد من 25 إلى 97 فقد حددت المنتجات التي تكون معفاة من الحقوق الجمركية سواء كان منشأها الجزائر أو إحدى دول الاتحاد الأوربي فضلا على تعهد الطرفان لتعزيز التعاون الاقتصادي، من خلال إنشاء ملائم لانسياب الاستثمارات الأجنبية كما استفادت الجزائر من غلاف مالي من طرف الاتحاد في إطار برنامج مبدأ مقابل إجراء الجزائر للإصلاحات، وسنحاول من خلال المطلب الموالي دراسة الآثار التي انعكست على الاقتصاد الجزائر بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة

تعد مطلع العشرية الأخيرة من القرن الماضي نقطة تحول جذي في الأيدلوجية المتبناة من طرف الجزائر، بتخليها عن النهج الاشتراكي بعد انهيار قلعته الحصينة والمتمثل في الاتحاد السوفيتي، وأعقبه أحداث متسارعة في الجزائر حركها الشارع الجزائري سنة 1988 ووجدت الصدى بتغير الدستور سنة 1989 وانتهاج سياسة الانفتاح والتي تكرست في ترسانة من النصوص القانونية سواء المتعلقة بقانون النقد والقرض والخوصصة وقانون الاستثمار...الخ، وفي مجملها كرست تشجيع وترقية الاستثمارات الأجنبية وتوفير لها الأرضية الملائمة والمحفزة وتنافسية بحكم التنافس الشديد بين الدول من أجل استمالة الرساميل الأجنبية وبغية إسراع الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي أبرمت اتفاق الشراكة مع الاتحاد لأوربي على النحو الذي رأيناه أعلاه وبعد مرور سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ مما لا شك فيه أنه ترك أثارًا على الاقتصاد الجزائري منها الايجابية (فرع أول) وبطبيعة الحال توجد بالتزامن أثارًا سلبية (الفرع لثاني).

الفرع الأول: الآثار الإيجابية:

يمثل اتفاق الشراكة الأوروجزائري إطار استراتيجيا لتحقيق تكامل متعدد الأبعاد، خاصة مع الإصلاحات الجذرية التي باشرتها الجزائر بهدف الاستفادة من بنود الاتفاق بأكبر قدر ممكن حيث مكن الاتفاق حصول الجزائر على الدعم المالي والتقني حيث خصص الاتحاد الأوربي في الفترة ما بين 1995 وسنة 1999 يقدر بـ 4,685 مليار أورو في إطار برنامج MEDA للتعاون المالي تم توزيعه بين الجزائر وتونس والمغرب بصفة غير متساوية حيث حصلت الجزائر

على مساعدة تقدر بـ 304 مليون أورو موجهة لدعم العمليات في إطار التحول الاقتصادي للجزائر، أما حجم المساعدة المقدم لتونس فقد حدد بـ 685,85 مليون أورو[1] وكما نلاحظ أن حصة الجزائر بالمقارنة مع تونس ضئيلة بالرغم من أن الجزائر دولة بحجم قارة وهذا ما لقي تذمر من طرف الدولة الجزائرية لضئالة حصتها مقارنة مع جيرانها ثم أن أوربا وضعت شروط تعجيزية لصرف الالتزامات وجزء من المساعدات المالية تمّ تخصيصه للجانب الأمني لمنع الهجرة غير الشرعية التي تهدد أمن أوربا وتؤرق راحتها، كما وعد الاتحاد الأوربي بموجب اتفاق الشراكة بإجراء استثمارات هامة تستفيد منها الجزائر وتطبيقا لذلك أجرت الجزائر تعديلات على قانون الاستثمار بموجب الأمر 01 – 03 والذي تمّ تعديله بموجب الأمر 06 – 08[2]، ولكن تبقى الاستثمارات الأوربية في الجزائر تستهدف قطاع المحروقات نتيجة الربحية الوفيرة لهذا القطاع وهو ما يؤكد النظرية التي تقول أن الاستثمارات تستهدف الدول النفطية، هذا فضلا على أن إنشاء منطقة التبادل الحر سيؤدي إلى فتح أسواق جديدة للصادرات الجزائرية تتميز بالضخامة والقدرة الشرائية العالية، مما يحتم على المنتوج الجزائري لضرورة تحسينه لمواجهة المنافسة العالية وهو ما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية تأهيل وإصلاح مخططات الإنتاج، خاصة بانفتاح الاقتصاد الجزائري على الدول

([1]): شريد عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية حالة دول المغرب العربي أطروحة لنيل دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2004، ص 65.

([2]): أمر رقم 06 – 08 مؤرخ في 15 أورت معدل ومتمم الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أغسطس والمتعلق بتطوير الاستثمار، ج. ر، عدد 47.

الأوربية في ضل السوق المشتركة، وهو ما يفرض على المؤسسات الجزائرية تحسين جودة الأداء والخدمة المتميزة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاق الشراكة والتي سنراها من خلال الفرع الوالي.

الفرع الثاني: الآثار السلبية:

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائري قد تمّ بين طرفين غير متكافئين وغير متساويين في موازين القوى، ولأهداف متباينة للطرفان ففي الوقت الذي تسعى الجزائر كغالبية الدول النامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في استقطاب الاستثمارات الأوربية، يهتم الاتحاد الأوربي بالدرجة الأولى بالتعاون لاستراتيجي والأمني ليحمي مصالحه الحيوية من تنامي الجريمة المنظمة في الضفة الجنوبية وبالتالي فالأهداف متباينة بين الطرفين وهو ما أدى إلى نتائج سلبية فإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين عن طريق التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية أو أية رسوم أو حقوق ذات أثر مماثل جعل من الجزائر مفرغة للمنتوجات الأوربية خاصة الصناعية، وهو الأمر الذي خلق منافسة شديدة للمنتوجات الجزائرية، مما أدى إلى غلق المؤسسات الناشئة بسبب عدم قدرتها على المنافسة بسبب ضخامة تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف المؤسسات الأوربية وكذلك نقص منتجاتها وعدم تطابقها مع المعايير الدولية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وباعتراف وزير العمل والتشغيل طيب لوح أن الجزائر خسرت 45 الأجنبية[1]،

(1): كمال زريق، الشراكة الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسيعية لاقتصاد الاتحاد الأوربي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة 21 – 22 /05/ 2002، ص 33.

ناهيك عن خسائر الخزينة العمومية التي كانت تجنيها كإيرادات تستوفيها من فرض الرسوم الجمركية والتي تمثل أزيد من 10% من إيرادات الدولة أي ما يعادل 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى خسارة الخزينة العمومية 20 مليار دينار جزائري، هذا فضلا عن الآثار السلبية التي تترتب على القطاع الزراعي الحيوي، والذي يصادق قيود وحواجز لدخوله السوق الأوربية، ثم أن اتفاق الشراكة لم يحقق للجزائر نقل التكنولوجيا بوضعه قيود تحد من حركة نقل التكنولوجيا.

خاتمة:

من الصعب الحديث المبكر عن نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائري أو إخفاقه، رغم أن المتشائمين يسخرون من وجود شراكة بين طرفين أحدهما إتحاد دستوري وأخر دولة تمثل الجنوب منهارة اقتصاديا ومتفككة ومضطربة اجتماعي، ومع ذلك فالجزائر لا يمكن لها أن تبقى معزولة دوليا وتقف متفرجة على الأحداث التي تجري من حولها ولن يكون ذلك إلا بإيجاد حلفاء ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الامتيازات التفضيلية التي حصلت عليها بموجب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي، دون نسيان في هذا الصدد أن على الجزائر باعتبارها طرف قوي في المنطقة المغاربية يستوجب عليها تفعيل العمل المغاربي المشترك في إطار الاتحاد المغاربي وتنسيق التعاون المشترك وهو ما يساعد الدول المغاربية ككل لتحقيق شراكة فاعلة تقوم على صفة الندية للطرف الأوربي.